مصارف لبنان بين هجرتين

دراسة بقلم ناجي حسن

« الاحرار » تقدم تحليلا للقطاع المصرفي في لبنان ، محددة العوامل التي ادت الى توسعه وانتعاشه ، وعارضة الظواهر السلبية داخله ومسلطة الاضواء على دور المصارف الاجنبية في استنزافه وتحويله الى اداة لاستمرار التخلف وضمان السيطرة الاجنبية .

يشهد الاقتصاد اللبناني بداية فترة انكماش ، ظهرت بذورها في ازمة انترا وحرب حزيران ، وبدت في جو من غياب الدولة عن مسرح الاحداث وعدم اكتراث الرأسمالية اللبنانية الا لارباحها الكبيرة ومصالحها .

ويرافق هذه الظاهرة — وخلافا لما يتوقعه المراقب العادي للامور — غلاء في الاسعار وارتفاع مستمر في معدلاتها ، ويرجع هذا بالدرجة الاولى الى كون لبنان يستورد الجزء الاكبر والاهم من سلعه الاستهلاكية والانتاجية على حد سواء . وحينما نعلم ان الاسعار في الخارج في ارتفاع مستمر ، وان حركة اسعار العملات الاجنبية هي في الاتجاه ذاته ، نتفهم الظاهرة الغريبة التي يتعرض لها الاقتصاد اللبناني .

ويمكننا الاستفادة من كل هذه للتعبير بالقول ان الاقتصاد اللبناني هو اقتصاد مكشوف للمؤثرات الخارجية ، نسبة الى اعتماده الكبير على الاستيراد لسد حاجاته من السلع والخدمات .

ومن الطبيعي ان ينشأ في مثل هذا الاقتصاد مؤسسات ترتبط مصلحتها ظاهرا وغريبة عنه اصلا ، تعيش اليه تحت ستار المعونة والتسليف وعملت فيه لمونة نفسها ويلادها الام . فكان القطاع المصرفي من ضرورات وجودها وتحركها ، توجهت اليه اهتماما خاصا لما له من علاقة وثيقة بتأمين السيولة لها ولاستعماله في دعم مشاريعها وتنفيذها .

لقد كثر الحديث عن القطاع المصرفي بعد ازمة انترا حتى اواخر عام ١٩٦٦ ، وازداد بعد حرب حزيران ليتحول الى مناظرات ومناقشات حاولت تشخيص الداء واعطاء الدواء والواقع ان ما قيل عن هذا القطاع بعد تشرين الاول عام ١٩٦٦ تركز على المصارف الوطنية وما كان يجب ان تفعله وما لم تفعله الدولة ، والضرر الذي كان يمكن ان ينتج عما لو فعلته . الا ان الكثير ممن اخذ نصيبه من الحديث عن القطاع المصرفي ، اغفل ذكر المصارف الاجنبية والتي تعتبر نظاما كاملا يقابل القطاع المصرفي اللبناني — العربي وينافسه ويكاد يقضي عليه ، ويعود هذا الى كون معظم المتحدثين هؤلاء قد انطلق من محاولة الدفاع عن النظام اللبناني بكامل بنيته لا ناقدا له وداعيا الى اصلاحه بطريقة جذرية وثورية . فكان في حديثهم نفاد لاي كلمة قد تمس شعور المصارف الاجنبية او تجرح من احساسها ، لان في هذا اعتداء صارخ على كرامة الاصدقاء من الرأسمالية الغربية والرأسمالي مما فيه تحيف على النظام الرأسمالي بشكل عام والرأسمالي اللبناني بشكل خاص .

فما هي حقيقة هذا « التضخم المرضي المشهور » ؟ وما قصة نموه الى لبنان ، واسباب هذا التضخم ؟ وما هو الدور الذي يلعبه في الحد من سيادة قطر عربي ، وبالتالي الحد من فعاليته في المشاركة في تحقيق الوحدة العربية ؟

١ عوامل لانتعاش القطاع المصرفي

كان الوضع المستقر الذي تمتع به لبنان منذ اوائل الخمسينات العامل الاهم في قيام قطاع مصرفي وقطاع خدمات ، وتعززها بشكل دفع البعض الى التخوف من نتائج هذا الانتعاش . اما المصارف في لبنان فقد استفادت من امور عدة اهمها :

١ — وجود اوضاع سياسية غير مستقرة في بعض الاقطار العربية المجاورة ، مما ادى الى هروب رؤوس الاموال منها واللجوء الى لبنان .

٢ — ظهور البترول في بعض الاقطار العربية وارتفاع عائداته عليها ، بالاضافة الى عدم اهتمام سكان شبه الجزيرة آنذاك بالاسواق المالية والمالية ومعدلات الفائدة والمردود الخ ... فكان لبنان البلد المفضل لهم لاستقراره السياسي، ولسرية المصارف فيه وكونه بلد سياحة واصطياف .. فكان نتيجة لهذا ان انصب الرأسمال البترولي العربي على لبنان واستقر في مصارفه .

المصارف الأجنبية تهرب الاموال وتضارب على المصارف الوطنية وتحفل من الاقتصاد اللبناني بالربح





بنك انترا : بداية الازمة الاقتصادية

٣ — مع تطور قطاع الخدمات والتجارة في لبنان ، ظهرت الحاجة الى المزيد من الاعتماد على العلاقات المصرفية في كل المعاملات ، فازداد دور المصارف في العمليات التجارية الداخلية ومع الخارج مما ادى الى توسعها وتنشيطها .

٤ — ان العامل الوطني عند المغتربين حمل القسم الاكبر منهم يودع مدخراته ورأسماله في مصارف لبنانية وطنية اولا لانها لبنانية وثانيا لاعتقادهم بامانتها طالما هي لبنانية .

المصرفية العائلية

الا ان هذا القطاع ، الذي نعم بظروف قلما شهدها قطاع آخر في العالم النامي والمتقدم ، ما زال يعاني ضعفا اساسيا في تركيبه وهيكليته يمكن تلخيصه بالامور التالية :

١ — العائلية :

لقد صبغ القطاع المصرفي اللبناني بصبغة العائلية ، والتي تبدأ باسم المصرف وتنتهي بتوزيعه اعماله . اما المصارف العائلية في لبنان فهي :

ا — بنك طعمه شريك .
ب — بنك صباغ شريك .
ج — بنك طراد (كريديه ليونه) شريك
د — بنك شرتوني شريك .
هـ — بنك يوسف اللاتي واولاده شريك .
و — بنك شقير شريك (صفي ذاتيا وشطب من لائحة المصارف بقرار رقم ٤٠٣ في ٢٧ — ١ — ١٩٦٩) .
ز — بنك فرعون وشيحا شريك .
ح — بنك كبابه شريك (صفي ذاتيا وشطب من لائحة المصارف بقرار ٤٠٢ في ٢٧ — ١ — ١٩٦٩ .
ط — بنك عوده شريك .
ي — بنك جوزيف جعجع شريك .
ك — كيروز بنك شريك .
ل — بنك ابيل مران شريك (شطب من لائحة المصارف بقرار رقم ٣٣٦ في ٩ — ٨ — ١٩٦٨) .
م — بنك مجدلاني شريك .

لقد كان وراء هذه الظاهرة حب بعض الرأسماليين للقب رئيس مجلس ادارة ، خاصة وان المال اللازم او الكافي لانشاء المصرف المنشود كان بحوزتهم . وكان مجلس الادارة في معظم الاحيان يتألف من الزوجة والابن والاخ وغيرهم من اعضاء العائلة القريبة .

الا ان هذه الظاهرة لم تكن مجردة من النتائج ، بل العكس هو الصحيح ، اذ نتج عنها شيئان اساسيان في هيكلية القطاع المصرفي وتركيبه :

ا — ضعف في التمويل :

ان رأسمال المصرف العائلي هو في الواقع رأسمال العائلة بشخص رئيس مجلس الادارة . وهو اذا رأسمال فردي محدود لا يتناسب ومتطلبات المهنة المصرفية الصحيحة وواجباتها ، تجاه عمليات التنمية والاقراض الطويل الاجل .

اما ضعف التمويل فيؤدي في النهاية الى ضعف المصرف بشكل عام ، من حيث اعماله وحجمه وودائعه .

وعلى سبيل المثال بلغت ودائع كل من المصارف العائلية التالية ، لعام ١٩٦٢ ، ما يلي :

بنك شقير	٥ ملايين ل .
بنك يوسف اللاتي	٤ ملايين ل .
بنك مجدلاني	٢ ملايين ل .
بنك جوزيف جعجع	٢ ملايين ل .
كيروز بنك	١،٥ مليون ل .
بنك نعيم	١ مليون ل .
بنك مران	٠،٨ مليون ل .
بنك شرتوني	٠،٧ مليون ل .

والارقام اعلاه تظهر عجز المصارف المذكورة عن تمويل اي عملية انمائية او غير انمائية ولاجال متوسطة او طويلة . وحينما نعلم مدى هشاشة القطاع المصرفي واهتزازه لاقل هفوة مهما كان حجمها نعلم مدى الخطر الذي شكلته هذه المصارف العائلية على القطاع المصرفي اللبناني (لا الاجنبي) بشكل خاص .

ب — ضعف في الادارة :

لقد رافق ظاهرة المصارف العائلية ضعف في الاجهزة الادارية نظرا لعدم توفر اهل العلم والاختصاص ، ولعدم وجود الامكانات المادية لتشغيلهم . اضف الى ذلك عدم ظهور الحاجة الملحة الى العناصر الادارية المختصة ، طالما ان هذه المصارف كانت لتمويل عمليات رئيس مجلس الادارة التجارية والمالية بالدرجة الاولى .

المصارف اللبنانية : صغيرة ومغامرة ووهمية

٢ — المصارف الصغيرة ذات الرأسمال المحدود .

لقد نشأ في القطاع المصرفي اللبناني عدد من المصارف ذات الرأسمال الضئيل ، والتي لم تتجاوز ودائع احدها المليون ليرة في احسن الحالات ، وعلى سبيل المثال بلغت ودائع المصارف التالية ، لعام ١٩٦٢ ، ما يلي :

ا — بنك ابيل مران	٨٤٠ الف ليرة
ب — بنك شرتوني	٧١٢ الف ليرة
ج — بنك الاستقلال التجاري	٤٧٠ الف ليرة
د — البنك العقاري العربي	٥٥ الف ليرة
هـ — بنك الازدهار اللبناني	١٢ الف ليرة

والحقيقة ان مثل هذه المصارف تشكل عامل اللااستقرار في القطاع المصرفي اللبناني ، وخاصة للهزات التي قد تتعرض لها الليرات بسبب حجم ودائعها ووضعها المالي .

٣ — لقد تميزت المصارف اللبنانية بصفة عدم ممارسة الاعمال المصرفية بالشكل المطلوب . فكان بعض المصارف يعتمد على المغامرة باموال الناس والمستثمرين التي قد تعرضه الى هزات وفشل . وكانت هذه الميزة نتيجة تصرف طبقة رجال الاعمال اللبنانيين الذين يسعون وراء الربح السريع وبالطرق الملتوية .

٤ — غياب المصرف المركزي عن مسرح الاحداث ، وظهوره متأخرا حين ظهر .

وهذا المصرف جعل زمام الامور يفلت من يدي المصرف المركزي ، وبالتالي جعل تصرفاته غير ذات فائدة ولا نتيجة . وهناك اكثر من علامة استفهام حول دور المصرف المذكور في ازمة انترا والازمات المتعاقبة .

٥ — عدم سيادة روح المهنة في القطاع المصرفي : يخضع هذا القطاع للاعتبارات الشخصية والسياسية ، كأي مؤسسة اخرى في البلاد رغم كل الاعتبارات الداعية والموجبة لابتعاده عن هذه المؤثرات والتدخلات .

٦ — الوعي المالي والاقتصادي عند المودع العربي واللبناني . لقد لعب هذا العامل دور السلاح ذي الحدين ، فهو قد ساعد على نمو القطاع المصرفي اللبناني ، وهو يتهدده بالانسحاب اذ هو هدف من اهداف المهنة المصرفية الصحيحة ، وقد ظهر في عدة مناسبات ان مواطنية وعروبة الرأسماليين العرب واللبنانيين تتراجع وتختفي امام الحذر الذي يهددهم في اي خطر ... في الامن المصرفي .

هجرتان مصرفيتان : ايجابية وسلبية

في الواقع ، ان لبنان شهد هجرتين من المصارف الغربية اليه . الاولى كانت نتيجة ازدهار الاقتصاد اللبناني الظاهر ، والثانية كانت بعد النكبتين عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ . فكانت غاية الهجرة الاولى الكسب المالي فقط . وكانت غاية الثانية السيطرة على لبنان عن طريق استعمار اقتصاده . وقد نشطت هذه الاخيرة بشراء الشركات الاجنبية للشركات اللبنانية واستيلاء المصارف الاجنبية ، واخصها الاميركية ، على المصارف اللبنانية .

فما هو دور هذه المصارف ؟ وما هو الدور الذي تقوم به في الاقتصاد اللبناني ؟ وما هي غاية وجود المصارف الاجنبية في لبنان ؟

تعتبر المصارف الاجنبية — اي الاميركية والفرنسية والبريطانية بشكل خاص — اهم المصارف العاملة في لبنان ، فهي فروع لاكبر المصارف في العالم ولها من العادات المتبعة ما تفرضه عليها سياسة عامة محددة من قبل المكتب الام . وهي من ناحية الثقة والمكانة افضل بكثير من مصارفنا الوطنية وهذا شعور يدركه كل احد . لقد جلبت مع فروعها الاختصاص والخبرة واساليب عصرية جديدة على المصارف الوطنية التي لم تنتشر كثيرا بسلبياتها . ولكن مصارفنا الوطنية سحبت مع هذه الاساليب بعضا من روح المغامرة والمضاربة في المضاربة مما ادى الى المودع العربي بشكل عام . اضف الى هذا تأخر القطاع العام في التدخل لتصحيح هذه الاوضاع ، مما كان له نتائج ايجابية في بعض الاحيان نسبة لتأخر العمل الحكومي عن التنظيم بمثل هذه الاعمال الصحيحة اذ كانت تصرفاته نتيجة مغامرة وربما مجال لا نتيجة تفكير وتخطيط .

وكلما تعرض العالم العربي لهزة سياسية او اقتصادية او عسكرية ازدادت الثقة بالمصارف الاجنبية . لكن الغريب بالامر ان هذه الثقة لا تتزعزع عندما يتعرض الاقتصاد الام لهذه المصارف لازمات مماثلة قد تعرض عليه انخفاضا في قيمة عملته او استنزاف احتياطاته الذهبية ، حتى انه قامت انحاء واسعة تؤمن بصلابة نظام هذه المصارف وتعتمد على سمعة تاريخها المصرفي وخبرتها في هذه المجالات .

الهدف الودائع بالمصارف غير اللبنانية

ويمكننا تلخيص دور هذه المصارف بنقاط اربع :

١ — ان الدور الاول والاهم للمصارف الاجنبية وخاصة الاميركية والبريطانية والفرنسية وحتى

المال المصرفي اللبناني كان باموال العرب العائرة من النفط والهاربة من الأزمات السياسية